



Distr.
GENERAL

A/39/529
28 September 1984
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

البنود ٢٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥

و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٥

و ٦٨ و ٦٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

الحاجة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية
والتهديد باستعمالها

الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير
الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة
النووية والتهديد باستعمالها

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٢ بشأن الوقف والحظر
الفوريين لتجارب الأسلحة النووية

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية
عشرة للجمعية العامة

تخفيض الميزانية العسكرية

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في ميثاق الأمم
المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لتوفولو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بناً على تعليقات من حكومتي بأن أرسل لكم طي هذا رسالة السلم التي
اعتمدها الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بالسلم ونزع السلاح المعقودة في لوي (توغو)
في الفترة من ٦ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

وأكون ممثناً لكم غاية الامتنان لو علمتم على تعميم نص رسالة لوي للسلم هذه بوصفها
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ إلى
٦١ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ من جدول الأعمال .

(توقيع) كوفي أدويوي

المرفق

رسالة لومسي للسلم

ان الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بالسلم ونزع السلاح التي نظمت بالاشتراك بين تجمع شعب توغو ومؤسسة أياديا والمعقودة في لومي في الفترة من ٦ الى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ توجه النداء التالي :

قد يبدو من الغريب للوهلة الأولى أن ينظم بلد نام يواجه مشاكل مطّحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية حلقة دراسية وطنية معنية بالسلم ونزع السلاح .

ان هذه الحلقة الدراسية تدخل في اطار العمل الضخم من أجل السلم الذي لا يكف فخامة الجنرال يفا سنجبا ايا د ما رئيس الجمهورية والرئيس المؤسس لتجمع شعب توغو عن القيام به منذ اضطراره بالحكم . كما أن هذه الحلقة الدراسية تعد أيضا استجابة للحلقة العالمية التي بدأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢ لتوعية الرأي العام الدولي بمخاطر سباق التسلح وتعبئته لصالح نزع السلاح . وتوافق هذه الحلقة الدراسية أيضا الاحتفال بالذكرى التاسعة والثلاثين لاطلاق الأسلحة الذرية الأولى على هيروشيما وناجازاكي .

ان سباق التسلح ليس بالظاهرة الجديدة ولكن التهديد بالدمار الشامل والفعلية للبشرية والحضارة العالمية يزداد واقعية نتيجة وجود الأسلحة النووية وتحسين الدول الكبرى لها . ومن الأمور التي تزداد وضوحا أن مشاكل نزع السلاح لم تعد قاصرة على البلدان الحائزة للأسلحة النووية أو البلدان الصناعية ولكنها تهتم أيضا المجتمع الدولي بأسره .

ان السلاح النووي في المرحلة الحالية من تطويره قادر على أن يدمر فورا وبصورة شاملة على مستوى العالم بأسره ودون تمييز للضحايا . والمذبحة النووية الكبرى لن تتسرك أي أمل في البقاء سواء للأفراد أو للأمم ولن ينجو من ذلك أي بلد من البلدان . فإبادة الحضارة الانسانية أمر مؤكد .

والتصريحات المهددة التي تحمل على الاعتقاد بأن "توازن الارهاب ضمان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين" لم تعد ذات قيمة . والواقع وفي ضوء التقدم التقني المستمر أن هذا التوازن يختل بصورة مستمرة ولا يعدو أن يكون مجرد وهم . وما فتئ القلق موجدا لأن الانسانية ليست بمنأى عن الأخطاء البشرية أو التقنية . ومخاطر الحرب النووية غير المقصودة مخاطر حقيقية .

ان نظرية الردع النووي على أساس القدرة التدميرية المتبادلة تمثل خطرا جسيما في حد ذاتها لأنها تعني الإبقاء على الأسلحة النووية وتدعو الى انتشارها وتزيد من صعوبة مراقبتها ان لم تجعلها غير ممكنة . ومن ثم فانه من غير المبالغ فيه التأكيد بأن هذه النظرية تحمل في طياتها بذور تقويضها . ان حماية أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية لن يصبح ممكنا في النهاية على أساس سياق التسلح .

ان التجارب النووية تشجع سياق التسلح النووي وتؤدي الى اضطراب ظروف معيشة الشعوب كما أنها قد تسهم في تدمير النظام البيولوجي .
وهناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول . ان هاتين الظاهرتين تتنافسان على صعب الموارد .

ان موارد قارتنا ليست غير محدودة . وسباق التسلح الجامح يؤدي الى نفقات باهظة متزايدة سوف ترتفع باستمرار في السنوات القادمة . وجميع البلدان وخاصة البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة تعاني من الآثار الاقتصادية الجاشرة وغير الجاشرة الضارة لسباق التسلح هذا . والموارد التي تستوعبها النفقات العسكرية انما هي موارد كان يمكن في ظروف أخرى استثمارها لاشاع الاحتياجات الأساسية للملايين الأشخاص والمساهمة بذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم . ومن المؤسف والمجحف والشير للحنق ملاحظة أن مئات البلهارات من الدولارات تنفق سنويا على صنع وتحسين الأسلحة بينما يعاني ثلثي سكان العالم من البؤس والفقر المدقع .

ان افريقيا تعاني من حالة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة . وفي هذه الظروف الحرجة يصبح من الطح القضاء في قارتنا على أى نشاط يربي الى تشجيع سياق التسلح . ويجدر في هذا الصدد التأكيد على التهديد الذى تشكله بالنسبة للدول الافريقية سياسة الفصل العنصرى والعدوان التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى . وهذا هو السبب في أن الدول النووية التي تساعد جنوب افريقيا في الحصول على السلاح النووي يجب أن تتخلى عن ذلك بموجب الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية الذى اعتمده منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ . كما أن الدول الافريقية والرأى العام الافريقي يجب أن يعبئوا من جانبهم بصورة أكبر للحفاظ على القارة الافريقية من أى أسلحة نووية .

ان نزع السلاح مهمة ضرورية يجب ايلؤها أعلى درجات الأولوية . ومن المهم أن يعي كل فرد وكل دولة الخطر الذى تتعرض له الانسانية والضرورة الملحة للبرهنة على الارادة السياسية في البحث عن حلول مقبولة .

ان الرأى العام السدولي قد ملّ القرارات الجميلة التي تتخذها المؤتمرات الدولية لتظل بعد ذلك حبرا على ورق . لقد حان الوقت لاستخدام الرأى العام لصالح نزع السلاح . ان طريق نزع السلاح طويل وشاق ولكنه السبيل الوحيد أمام البشرية لتأمين بقائها . ويجب على قادة جميع الدول تبين ضرورة التوصل الى نظام آخر للأمن لا يقوم على أساس استخدام القوة .

ان نظام أمن دولي يقوم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى الصكوك القانونية الأخرى المعترف بها عالميا هو وحده الذى يمكن أن يشكل قاعدة دائمة وصلبة يقبلها المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد يجب تأكيد ضرورة تعزيز ودعم الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية في جهودها من أجل السلم ونزع السلاح .
وتوصي الحلقة الدراسية بما يلي :

— انشاء معهد اقليمي لبحوث السلم ونزع السلاح في مدينة لومي ، بغية تعزيز بحوث السلم وتكثيف الحملة الاعلامية المتعلقة بنزع السلاح على مستوى القارة الافريقية ؛

— تنظيم حلقة دراسية اقليمية عن السلم ونزع السلاح في توغو في بداية عام ١٩٨٥ ، تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وذلك بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

وتوجه الحلقة الدراسية نداءً ملحاً للدول الكبرى حتى لا تتغلب خلافاتهم الايدولوجية على المشاكل الحقيقية التي هي في الواقع السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتدعو الحلقة الدراسية الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الى توثيق روابطها والى مواصلة العمل بلا هوادة لصالح السلم ونزع السلاح .

لومي في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤

الحلقة الدراسية
